خبير زراعي لـ ( ) :

نشعر بالإحباط .. لاتوجد في الاسواق سلعة زراعية أو حيوانية منتجة محلياً !

بغداد: كريم الحمداني

قال الخبير الزراعي في وزارة الزراعة المهندس جاسم محمد الهاشمي بوصفنا زراعيين نشعر بالاحباط في مؤسساتنا الزراعية الاكاديمية والتطبيقية بنسبة تصل الى مئة في المئة حيث لم نجد اليوم في الاسواق العراقية سلعة زراعية نباتية او حيوانية منتجة عراقيا بأستثناء اسواق محافظة كركوك فقد لاحظنا خلال السنوات الخمس الماضية لم تدخل سلعة زراعية نباتية او حيوانية الى اسواق هذه المحافظة من دول الجوار وغيرها .

واضاف الهاشمي لـ(المدى) ان هذه الحالة تستحق الدراسة والاستفادة مما نحصل عليه في معالجة السلوك الانتاجي في بقية مناطق العراق .مع انها تمر بذات الظروف واشار الى ان الاسواق العراقية الجملة والمفرد قد غرقت بالمنتجات غير العراقية وحتى الدول المجاورة وغيرها التي كانت تستورد السلع الزراعية العراقية اصبحت الان تصدر للعراق ولعل اهم الاسباب يعود الى هيكلية السياسة الزراعية غير المناسبة والتي تعتمد على المشاريع غير المدروسة السياسية والوهمية وكذلك التنظيم المزرعي يعتمد على المشاريع السياسية افرغتها القدرة على تدبير وسائلها في متطلبات الانتاج من قبل المنتجين ولا بد من ان نجتث كل العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي العراقي.

كيف ذلك؟

علينا اولا ان ننظر الى السياسة الزراعية المستندة الى توزيع الارض الزراعية واعطاء حق التصرف للمنتجين من الفلاحين والمزارعين والشركات الزراعية او المشاريع الفردية مملوكة او مؤجرة فأن حق التصرف من العوامل المؤثرة في الانتاج لعدم اعتمادها على الثوابت من اهمها التوازن بين القدرة على استغلال الارض واصلاحها من قبل اصحاب حق التصرف أي كان صلته بهذا الحق ومعرفتهم من خلال القدرة المعرفية والخبرة بالسياسة الزراعية على مستوى الوحدة الانتاجية لكل منهم حسب ملاءمة الانتاج للمحاصيل المتنوعة في كل منطقة وربطها بالسياسة الزراعية الانتاجية لجميع مناطق العراق معتمدين على الترابط بين الاسواق المحلية والعالمية واذا تلاشت الانتاجية بعد سقوط النظام السابق فأننا نعذر تلك القدرات عن التصدير ولكن على الاقل نأكل ولانجوع واقصد الغالبية التي ليس لها دخل لمواجهة اسعار السلع حيث وصل سعر الصمونة(١٢٥)ديناراً وكيلو اللحم(٨٠٠٠) دينار وسعر كيلو الطماطة يتراوح بين(١٠٠٠) الى(٢٥٠٠) دينار ومازالت الاسعار مرتفعة لاتتناسب ودخل الغالبية من المواطنين وما زالت التقلبات السعرية والغريب هو انعدام مرونة العرض والطلب والتي تعتمد في التعرف على السوق لكن اسواقنا لاتسلك قواعد الاسواق وفاقدة لمقومات الاسواق من حيث الخدمات التسويقية والتقنيات الحديثة في التدريج او التعبئة او التنظيف وحتى الوزن فيه تجاوز كبيرولابد ان اشيرالى ان الباحثين في الاقتصاد الزراعي قد توصلوا الى ان كلفة انتاج كيلومن أي محصول زراعي لا تزيد على (٦٥) دينارا وبين بعضهم انه بالامكان الانتاج من دون استخدام الاسمدة الكيمياوية او المبيدات او الهرمونات او الهجين والاعتماد على البذور العراقية المعربة والاسمدة الحيوانية .

وبين الهاشمي ان نحو (١٨٠٠٠) دونم شبه معطلة اذا نظرنا الى الخارطة الزراعية حيث وزع القانون١١٧ لسنة١٩٧٠ (٨١١٢٤٨) دونم واذا كانت هذه الاراضي شبه معطلة بسبب عدم توفر الامكانات المادية والمعدات الزراعية المتطورة وسوء نظام التسويق الداخلي والخارجي وغيرها وان معظم المزارعين حاليا لاتتوفر لديهم الوسائل التي تمكنهم من ايصال الخدمات لاعداد لاتتناسب وعددهم وكذلك عدم توفر وسائط النقل ومستلزمات التعليم والارشاد وعليه يتطلب استيعاب جميع المزارعين وتوزيعهم بما يناسب عدد الوحدات الانتاجية واشراك الشركات العالمية في اعمار الارض الزراعية وتنظيم نظام الري الحديث.

وزير البلديات :لانية لدى الوزارة بزيادة اسعار مياه الشرب

بغداد/المدى

وجه وزير البلديات والإشغال العامة رياض غريب بعدم زيادة أجور الماء الصافي المجهز للمواطنين بأي شكل من الاشكال.وقال غريب في بيان صدرعن الوزارة :" أننا إذ نطمئن المواطنين كافة بعدم وجود أية نية لدى الوزارة لزيادة أسعار مياه الشرب ،فإننا نؤكد أن ذلك ينطلق من تفهمنا الظروف الاقتصادية وعدم استطاعة ذوي الدخل المحدود بالذات من توفير حاجات الحياة الأساسية إلى جانب مسؤوليتنا الوطنية تجاه شعبنا".وأضاف أن "التصدي التاريخي الكبير"الذي ينهض به الشعب العراقي لمواجهة الإرهاب والمشاكل اليومية المعروفة فضلا عن دوره كل من موقعة في مسيرة البناء واعادة الاعمار يتطلب منا جميعا التضامن والتكافل وتفهم الظرف الوطني الراهن من اجل عبور كل الازمات فأن ذلك يتطلب وقبل كل شيئ توفير الخدمات الاساسية ومقومات الحياة الحرة الكريمة لشعبنا ومعايشة ظروفه اليومية وعدم ارهاقة باحتياجات اضافية.من جانب اخر وجه الوزير بتوزيع (٣٧) سيارة حوضية على المحافظات لنقل المياه الصالحة للشرب الى ابعد نقطة في النواحي والارياف وتزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب مجانا.

ستة عقود لتطوير الحقول النفطية

المدى /وكالات

يقول مسؤولون في صناعة النفط إن العراق يصدر حاليا كميات من الخام أكبر مما كان يصدره منذ سنوات وهو الان على وشك توقيع اتفاقات مع شركات نفط كبرى قد ترفع الانتاج سريعا.وتتوقع بغداد أن تنجز هذا الشهر مفاوضات بشأن ست عقود لخدمات الحقول نفطية مع شركات عالمية الامر الذي قد يعزز الانتاج هذا العام.

وقد تسهم العقود في زيادة يطمح اليها العراق بواقع ٢٠٠ ألف برميل يوميا في الصادرات من مرفأ البصرة الجنوبي بنهاية العام ,٢٠٠٨ ويصدر عن طريق البصرة أغلب صادرات النفط العراقية حيث يجري شحن أكثر من ١,٥ مليون برميل يوميا.وقال مسؤول بشركة نفط غربية تتفاوض مع العراق على أحد العقود "يمكن أن تسهم تلك العقود في تحقيق تقدم سريع بشرط توقيعها على الفور."انها الخطوة الاولى باتجاه تحسن حقيقي في قطاع تحت ضغط منذ ٣٠ عاما."

ويتوقع العراق وصول صادرات حزيران الى ٢,٢ مليون برميل يوميا وهي أعلى صادرات شهرية منذ الغزو سقوط النظام ,٢٠٠٣ وتتوقع بغداد نمو الصادرات الى ٢,٣ مليون برميل يوميا بنهاية ,٢٠٠٨وزاد انتاج النفط مع تحسن الاوضاع الامنية لكن شركات النفط لاتزال تشعر بالقلق.

وسيبرم العراق عقودا مع الشركات الاجنبية لتقديم يد العون في ادارة العمليات بأكبر حقوله المنتجة مثل الرميلة في الجنوب وتوفير المعدات من أجل تجديد البنية التحتية المتداعية.وتهدف العقود التي تبلغ مدتها عامين الى تعزيز الانتاج ٦٠٠ الف برميل يوميا. وحال توقيعها يعتزم العراق طرح الحقول ذاتها في جولة عطاءات لعمليات استغلال طويلة الاجل.وتعطل الخلافات السياسية اقرار قانون بشأن النفط في البرلمان منذ أكثر من عام. ويهدف التشريع الجديد الى تحديد شروط ونطاق الاستثمار الاجنبي لاستغلال ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم.وقال محمد علي زيني محلل شؤون الطاقة بمركز دراسات الطاقة العالمية ومقره لندن "تلك العقود خطوة كبيرة للامام وستسهم في جلب وسائل وتقنيات جديدة لتلك الحقول المهمة."وأسهم تحسن الوضع الامني في ارتفاع صادرات خام كركوك الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا من الشمال منذ الصيف الماضي. وكانت أعمال التخريب قد ابقت تلك الصادرات عند مستوى لا يذكر منذ الحرب.وترغب بغداد في زيادة صادرات نفط كركوك ١٠٠ ألف برميل أخرى بنهاية العام.

وقال وزير النفط حسين الشهرستاني ان لدى العراق خطة مدتها عشر سنوات لزيادة الانتاج من ٢,٥ مليون برميل يوميا هذا العام الى ستة ملايين برميل يوميا.

ويطمح العراق لزيادة انتاجه الى ٤,٥ مليون برميل يوميا في غضون خمس سنوات.

غير أن تحقيق تلك المكاسب طويلة الاجل يتطلب اقرار قانون النفط حتى تتمكن الشركات الاجنبية من لعب دور أكبر في تطوير الحقول غير المستغلة.

وقال اليكس مانتون المحلل لدى مؤسسة وود ماكينزي الاستشارية العالمية "مازلنا حذرين للغاية فيما يخص زيادة الطاقة الانتاجية.

"بلغ العراق بالفعل نقطة الطاقة القصوى بالبنية التحتية الحالية من خلال اصلاح الاضرار الناجمة عن السنوات القليلة الماضية وتعزيز الامن حول خطوط الانابيب الرئيسية. لكن لا توجد فرصة تذكر للتمكن من اضافة المزيد من دون استثمارات أكبر حجما ومساعدة شركات النفط العالمية."

وتقول شركات النفط الكبرى انه حتى مع اقرار القانون سيتطلب الامر سنوات حتى يتحسن الوضع الامني بدرجة تسمح بارسال أطقمها للعمل في العراق.

وتعتزم تلك الشركات ادارة عقود الخدمة الفنية الجديدة من خارج العراق وستعتمد على شركات النفط العراقية لتنفيذ خططها.

دعوة الشركات الجيكية الى الاستثمار في العراق

بغداد /المدى

دعا وزير المالية باقر جبر الزبيدي الشركات الجيكية الى الاستثمار في العراق .جاء ذلك خلال استقباله سفير جمهورية ألجيك في بغداد السيد بيترفوز نيتسا.

واكد الزبيدي ان الساحة العراقية تستوعب جميع الشركات العالمية والعربية في مجال تأهيل البنى التحتية واقامةالمشاريع الستراتيجية مثمنا" جهود حكومة الجيك في دعم الحكومة العراقية وخصوصا" في مجال المباشرة بأنشاء المشاريع في اربيل والبصرة والرمادي وبغداد وفتح مكاتب في العراق تسهم في فتح افاق جديدة للتعاون الاقتصادي داعيا" الى الاستفادة من الخبرة الجيكية في انشاء الفنادق المتطورة والمستشفيات الكبرى ومشاريع الماء والكهرباء.

من جهته استعرض السفير الجيكي ابرز المشاريع التي ستنفذها الشركات الجيكية في العراق حيث تم البدء بمشروع ماء البصرة ومشروع بناء مستشفى للاطفال في مدينة الصدر ببغداد وانشاء مركز تدريب لموظفي الدولة وخصوصا" العاملين في المجال النفطي .

مفاهيم اقتصادية

استثمار رأس المال الأجنبي

هو جلب الرأسمال الأجنبي إلى البلاد وخصوصا البلاد الناشئة منها، وتشجيعها على الاستقرار والبقاء لتوظيفها في القطاعات الإنتاجية، ولاستثمارها في عمليات اقتصادية ومالية تؤمن لها مردودا عالياً.

ومن أسباب تدفق الرأسمال الأجنبي وجود نظام سياسي متين، ونظام اقتصادي حر مفتوح. إضافة إلى ظروف دولية تساعد على ذلك .- مازالت الأسواق العربية من أفقر أسواق العالم جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم تتجاوز قيمتها ٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م، بحصة تشكل نحو ١,٥٤٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الداخلة لكل بلدان العالم عن نفس العام"، برغم ما يؤخذ على الاستثمار الأجنبي من أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تحقيق تنمية اقتصادية في الدولة التي يدخلها، ويهتم فقط بالأرباح والعوائد التي يمكنه تحقيقها ولو على حساب الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

ضمن المنحة الايطالية

اطلاق مبلغ (١٠٠) مليون يورو لشراء معدات زراعية

بغداد /المدى

قال وزير المالية المهندس باقر جبر الزبيدي، ، انه سيتم إطلاق الجزء الأول من القسط والبالغ ١٠٠ مليون يورو من المنحة الايطالية والتي ستستخدم في شراء المكائن والمعدات الزراعية لمصلحة الفلاحين والمزارعين.

وذكر بيان للمركز الوطني للإعلام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ان ذلك جاء خلال مباحثات أجراها الزبيدي مع السفير الايطالي في العراق ماريزو ميلاني جدد خلالها حرص الحكومة العراقية على تطوير العلاقة مع ايطاليا في جميع المجالات التي ستسهم في تأهيل البنى التحتية وإدامة المشاريع."وأضاف البيان ان وزير المالية دعا إلى الاستفادة من المكننة الزراعية الايطالية المتطورة." مؤكداً انها "ستساهم بشكل كبير في الارتقاء بواقع الزراعة في البلاد."

ونقل عن الزبيدي قوله انه "سيتم إطلاق الجزء الأول من القسط والبالغ ١٠٠ مليون يورو التي ستستخدم في شراء المكائن والمعدات الزراعية لمصلحة الفلاحين والمزارعين ضمن مبادرة دولة رئيس الوزراء لتطوير العملية الزراعية الكبرى في العراق التي ستحقق نوعاً كبيراً من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية للعراقيين." يذكر ان ايطاليا منحت العراق قرضا بقيمة ٤٠٠ مليون يورو ستستثمر في مجال المشاريع الزراعية.

السوداني: نظام التموينية الجديد يعتمد على دعم المواطن الاكثر حاجة

بغداد /المدى

قال وزير التجارة عبد الفلاح السوداني " إن نظام البطاقة التموينية الجديد يعتمد على سعي الحكومة لدعم المواطن الأكثر حاجة لتوفير الغذاء ". واضاف في مؤتمر صحفي اليوم الاربعاء:" نحن نريد أن نحقق العدالة في توزيع المواد التموينية وغايتنا وضع الأسس اللازمة لدعم تلك الفئات الفقيرة والتي تشكل ٨٠٪ من حجم السكان ".. مشيراً الى " تشكيل لجنة من وزارات التجارة والمالية والتخطيط لتحديد الفئات الأكثر حاجة وفقراً ، وان خطة الوزارة على المدى البعيد هي تغيير اتجاه البطاقة التموينية ".واوضح :" ان ازمة الغذاء في العالم لم تشكل اي ارباك للوزارة كونها تعاقدت على شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية من مخزونات بعض الدول " ..منوهاً :" بان الوزارة حققت خلال الاشهر الثلاثة الماضية من هذا العام طفرة نوعية في نقل وخزن وتوزيع وتجهيز مفردات البطاقة التموينية ".وذكر :" ان وزارة التجارة تعاقدت على شراء كميات كبيرة من مادة الشاي المعلب الذي يحمل المواصفات والنوعية الجيدة ومحددة بوزن ٤٠٠ غرام و٦٠٠ غرام و٨٠٠ غرام

تجارتنا وزراعتنا وصناعتنا ".وبين:" إن الوزارة لديها آليات عمل لحل مشكلة الأسواق المركزية عن طريق إستثمار بناياتها بجعلها مراكز تسوق وتأجيرها للشركات بهدف إستثمارها أو من خلال مشاركتها ".وتطرق السوداني الى قانون الوزارة الجديد الذي ينص على تحويل بعض الشركات الى دوائر ومنها الشركة العامة للمعارض العراقية ، معرباً عن الامل بان يتحول مكان معرض بغداد الدولي الى مركز تجاري كبير يضم فنادق وأسواق ومطاعم مفتوحة

بابان:العراق بحاجة الى المساعدات الفنية والتقنية الخارجية

المدى /وكالات

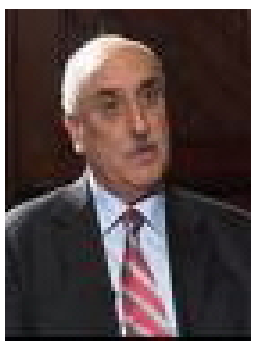

شدد وزير التخطيط والتعاون الانمائي علي غالب بابان على حاجة العراق الى المساعدات الفنية والتقنية الخارجية وخبرة الشركات الاجنبية للنهوض بقطاعاته بعد عقود من الحصار والحروب والصراعات الداخلية.

وقال في تصريح صحفي عقب مشاركته في المراجعات السنوية للعهد الدولي التي جرت في العاصمة السويدية ستوكهولم :"ان العراق في مرحلته الراهنة بحاجة الى شراكات اقتصادية وتجارية مع مختلف دول العالم" موضحا"ان خطط ومشاركات المؤتمرين اكدت على مثل هذا الامر".وتابع بابان:"ان المجتمع الدولي لم يفقد اهتمامه بالعراق وانه مازال في بؤرة الاحداث وموضع اهتمام العالم كله بأمنه واستقراره وازدهاره".

واضاف:"أن العراق لن يبنيه الا العراقيون لكنها لن تستغني عن الشراكة التجارية مع العالم وليست كما صورتها بعض وسائل الاعلام بانها تتلقي مساعدات ومنح".

وبين بابان:"ان ابواب الاستثمار ستكون مشرعة امام المستثمرين الاجانب والمساعدات التقنية غير ان الاولويات تتجه الى قطاع الطاقة وبالاخص النفط والغاز والكهرباء

فضلاً عن احتياجات العراق في القطاعات الانتاجية والخدمية".واوضح :"ان الحكومة ستسعى جاهدة الى تطوير وتفعيل هذه الشراكة وخصوصا مع الدول التي ابدت استعدادها لذلك".

القطاع المصرفي يتجاوز١٦٦ ٪ من حجم التداول الكلي لاخر جلسات سوق العراق للاوراق المالية

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الخميس ا الماضي وهي ثالث جلسة تداول لشهر حزيران الجاري اذ جرى فيها تداول اسهم (٢٢) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٥٣٤) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٧٧٠) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٦٢) عقد تداول. وقد تميز القطاع المصرفي في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٦٦٪) وحجم التداول (٦٤٪) وحقق القطاع الصناعة المرتبة الثانية في حين تقاسمت بقية القطاعات نسب التداول الاخرى المتبقية ، في حين تقاسمت بقية القطاعات نسب التداول الاخرى المتبقية.

(اسيا سيل) تنفق مليار دولار لتوسيع شبكتها

دبي /وكالات

قال رئيس شركة اسيا سيل للاتصالات فاروق مصطفى رسول التي تملك اتصالات قطر (كيوتل) حصة رئيسية فيها ان الشركة تعتزم استثمار مليار دولار على عمليات توسع خلال العامين القادمين.

وكانت الشركة دفعت ١,٢٥ مليار دولار مقابل أحد ثلاثة تراخيص للهاتف المحمول بيعت في اب الماضي.وصرح فاروق مصطفى رسول للصحفيين على هامش مؤتمر في دبي بأن الشركة تستهدف أيضا زيادة قاعدة مشتركيها الى ستة ملايين من خمسة ملايين حاليا بنهاية العام الحالي.وقال ان الشركة ستستثمر مليار دولار خلال العامين القادمين بينما توسع أنشطتها في أنحاء العراق.وكان أحد مساهمي الشركة قد صرح بأن اسيا سيل قد تنفق ما يصل الى ٣٠٠ مليون دولار سنويا لتوسيع شبكتها.وتسيطر كيوتل على ٣٠ في المئة من الشركة.